

اللَّمَعَة في تحقيق الركعَة لإدراكِ الحُمِعَة

خَالِفَ تَعَبِدالرَحِنْ بِن أَلِمِ يَصِي السَّيوطِي جَلال الذِين عَبِدالرَحِنْ بِن أَلِمِ يَصِي السَّيوطِي السَّيوطِي السَّيوطِي السَّيوطِي السَّيوطِي السَّيوطِي السَّيوطِي السَّيوطِي السَّيوطِي المُناسِد المُناسِد

تحقيق:

و.خالد عَبدالكريْم جُمعَة عَبدالقادر أَحَدَعَبدالقادر

انناشب مكتبة دارالغروبة للنشروالتوزيغ حميع أنجقوق مجفوطت الطبعة الأوك ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م

المناسب المناسب المناسب المناسب المناسب المنابع المنا

# اللَّمَعَة في تحقيق الركعَت الإدراكِ الحُمُعَت،



#### المتدمة

هذه هي الرسالة الثالثة من سلسلة ـ رسائل السيوطي ـ وهي بعنوان «اللمعة في تحقيق الركعة لإدراك الجمعة».

وموضوعها كما يظهر من العنوان حكم من يأتي إلى صلاة الجمعة متأخراً، وبعد أن ينهي الإمام ركوع الركعة الأولى وسجودها فإن أدرك الركوع من الثانية مع الإمام، كتبت له صلاة الجمعة، فلا يؤدي سوى الركعة التي فاتته.

وقد ناقش المصنف هذه المسألة نقاشاً علميًّا، معتمداً في نقاشه على الأدلة النقلية من أحاديث رسول الله ﷺ، وعلى أقوال العلماء فيها.

#### نسبتها:

نسبها المصنف لنفسه في كتابه «حسن المحاضرة» ٣٤٢/١ ، ونسبها له حاجي خليفة في «كشف الظنون» ٢/١٥٦٥ ، والبغدادي في «هدية العارفين» ٢/١١ .

#### تسميتها:

وردت في «حسن المحاضرة» ٣٤٢/١ باسم «اللمعة في تحقيق الركعة لإدراك الجمعة»، وكذا في «كشف الظنون»، و «هدية العارفين».

بينما وردت في مخطوطة تونس باسم «اللمعة في تحرير الركعة لإدراك الجمعة»، وكذا في مخطوطة «الحاوي» الظاهرية، وفي الحاوي المطبوع أيضاً.

وربما جاء التحريف في كلمة «تحقيق» من النسَّاخ، حيث حرَّفوها إلى كلمة «تحرير».

#### نسخها:

يوجد منها نسخة في بولين تحت رقم «٣٣/٣٩٣٠»، كما توجد منها نسخة في تونس ضمن مجموع يحمل الرقم «١١٣٢٩»، وهي من ضمن رسائل «الحاوي للفتاوي».

النسخ المعتمدة في التحقيق:

١ ـ نسخة دار الكتب الوطنية في تونس. وتقع رسالتنا في الورقة
١٩٥٠ ـ ١٩٦٦ ظ .

٢ ـ نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق، مخطوطة الحاوي للفتاوي.
وتقع رسالتنا فيها في الورقة ٤١و ـ ٣٤ظ.

٣ ـ نسخة الحاوى للفتاوى ـ المطبوع.

وقد وصفنا هذه النسخ في الرسالة الأولى من هذه السلسلة.

#### عملنا:

اتخذنا نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق \_ مخطوطة «الحاوي للفتاوي» أصلًا. ثم قمنا بمقارنة الأصل بالنسختين الأخريين، وأثبتنا الخلاف في الحواشي، وضبطنا النّض ضبطاً كاملاً، وبخاصة الأحاديث، ثم خرجنا الأحاديث من مصادرها التي ذكرها المصنف. أما المصادر التي لم نتمكن من الحصول عليها فقد خرجنا الأحاديث التي نقلها المصنف منها من الكتب الموجودة لدينا، ثم ختمنا الرسالة بفهارس عامة.

ونسأل الله التوفيق والسداد.

المحققان

اللمعه فخريرالركعه لادراك لجعه

لبم السال حن الرحيم مسسسلة في قول المنهاج في ملاه الحدة من إو دك وكوع النائية اددك للجعه نيعال مبدسلام الامام وشنح لميه الشاوح المخفف وكعذ للنانشيخ تنتى الدبرالسبكي يتولد آن شمط ادراك الجدة بوكوع الناتبة ان يستمرالامام الآلسلام ووم لبعنهم إنه قال بجوزيفاوية الامام اذاا درك دكوع النانية مبول السلم الاساما توانسي والثابي وافتحاب للدجاعة مزالشا نعية فعلى ويغذا لمقار للاما والشافعي مهنى الهونمالي فيه ومنا الجواب المحدس وسلام على بداده الديرَ أصطبي هسساز والمسلة من معن لان المسايل التي يجب لاتؤنث بنها فان المفهويوس كلام كتيوين استراط الاستراد إلى اسلام ومن كلام اخريف خلافه وهاانا اربن ذلك موضحا مغملا فافول المفهو مريكلام المشايخ الثلاثة الرانع والنووى وابزنارنعنذا شتراط الاسترادا لحالسلام حببت عبووا فتحدة سواضعا لوافعي شوصبه والنووى في شوح المهذب والمنهاج وابوالوقعه فئ بتوليس كم يتدسلام الاسام ركعة اصاف بعدسلام الاسام فاذا سلالاسام قام واق بوكعة وتكور وللنعنه في مواضع عديدة وحذا وان كأن يحتمالا لل كولعوث معويالمسلة لاللتقبيب ككن يدنعه عدم ذكرالشق الاخروموما لوادان تنبل السيلام ماحكمه فانه لوكان يحكره الاح دالته لبنه واعليه لبعوف والعاقوله مربيه سلام الاسا وبخود ليسر للتقبيد وكذافال مابر الرفعة ف سلة المزحوم اذاراعي زنيب ننسدعالما بطلت مسلاته تمان ادرك الامام ف كروع النانية وجب عليهان بحرمعه وتدرك المحعة بعل الوكعة فاذاسل الاسام اصاف الها اخرى وطالب فتسسلة المسبوق المراد بادرال الركعة ال يجري الماس ويركع مع الامام والامام واكع فيجتمعان في جزء منه وبنابع الا ام الحال بنم قال الوانع المراد بادراك

صورة الصفحة الأولى من رسالة واللّمعة في تحقيق الرّكعة لإدراك الجمعة»، نسخة الظاهرية، بدمشق.

#### لاشهم

-- - به موال نسراجة خاله العقد مراع ، عدر شوالناس ادرا العرف ميضلي بخرشالا الاعار وسيرعلك المنارئ المنورة فزالا \* مغرالدراليشكين بعوادان يحادزالما بحق عاوع الناسوان المان الوابشال روفع كبعيم اسفال يجرز مقارقه الاتاء أعااء وطؤكوع الكابية فبالندية ليريو تلا والشبوة النايد - \* - وزالا ماعة برالينا معية بخلى يحمرا لا تلرللا تلي السَّابعين رصباله قدرمنا البرك رسال على عبراء الزراع كتبي المستالة مرمع بالمال المسامل البعرين المنام المالي معمد المسامل المالي كياب . البروال المسترارال المسترار المستراد المورن المروالية المروالية المروالية المستراد المورد المروالية الم وأبزاليعنا أشتآ السمراوا فالسلل ميك عروله عن موافع الرايحي بالمثه والتورى فيه الزميار البملورا والربعدة الكوات بتوليم وفور الماء كامل وكحدا طاه وورسدال والكان والمالية المالية المالية والمالية والمالية والمالية والمالية والكان اعتمالا تربعم ضررا بشاله لأسسر لافور ومدء كالسوالا غروسراك ون خرال شلاي ملحكة ما ملوكارة له والانبهرا على العروا الغرليم وعلا ستسلله مما تذاء وغوى لسيرل استسلاح خال إراد ودي مشاله الرهوم اذارا هوي بني مدرهالالكلامالة الماور الاشية روع السرهد الهرم مدوناوا الجدي بدير الزيون ماماسله كلمت المطلب البدااعوي عبد تستالت السبوى السواء بسائه للاالواق ارتيرة الماسوع ومؤوجه وبمكمل فالقع متعمعان بسيمة متدومشاده بهأة الوافحيى الزاء الدراء الركوع ويود مدو شابعة مما وحورين أَ . إِن وَلَا يَكُلُونُ وَ عَسَارِهِ وَالْوَالْوَرِيْدِ إِنَّ الْمُوالِوَلِينَا فَالْمُوالِوَلِينَا النبيء كريما الاشتوى وجورها مبرا البدااع ولربع وبدرا المدس اغشاء الناث خكروا مشال البعارة مرمريها بعوالوكك وكاولى سنرت لتعالم بؤلالتما فيمستالة الرامجين والنووية مشاك بمأسية للعاوا براله يعتد مشاك أراء ولل الثالثر عام طورا الراقة زيارلين وموقوع ما فسال وانهاء روس من الورادان العالم المستقبي والفاللوميميد شيميما قله المنه براد من الماللوميم منها في المنالل المنافق الم مالار بالدواك موله بسعاء بعورشلل الاشلع دوي عمارت وخول ، ها الْإورِ الْعَلَى عِيدُ واستمرَعَهُ البران سلم عنوال بدروا لنظو يُلطَلطُهون . عدايه أ ا وهدر الايسرة لم الدسم الامر الدند بالاولاليد عادة وعلى الديم لم مدلة وملاد الربط مع المدلع واسترار على شاع النور مريم المدان لكان ... المدود الاسدوكالدوجورة وووكا مشيم الصورة الطالة ومهلال فيرقود الاسمد سكورمت ١٠٠٠٠٠ عرم عوم سرورة وورسا لحويث مرجب الكفتصار عليه ومايك عفاول

صورة الصفحة الأولى من رسالة واللّمعة في تحقيق الرّكعة الإدراك الجمعة»، نسخة دار الكتب الوطنية بتونس

## بيم التدالرحمن الرحيم اللَّمَعَة في تحتيق الركعَة لإدراك أنجُعَة

#### مسألــة

في قول «المنهاج» في صلاة الجمعة: «من أدركَ ركوعَ الثانيةِ أدركَ البُّمُعَةَ فَيُصَلِّي بعدَ سلامِ الإمامِ»، ومشى عليه الشَّارحُ المحقِّقُ، وكذلكَ الشيخُ تقيُّ الدِّين السَّبكي بقوله: «إنَّ شرط إدراكِ الجمعةِ بركوع الثانية أنْ يستمرَّ الإمامُ إلى السلام»، ووقع لبعضهم أنه قال: «يجوز مفارقة الإمام إذا أدركَ ركوعَ الثانية قبل أن يسلِّم الإمامُ إثر السجود الثاني»، وأفتى بذلك جماعة من الشافعية. فعلام يعتمد المقلد للإمام الشَّافعي رضي الله عنه وعنًا؟

#### الجـواب:

الحمد لله وسلامٌ على عباده الذين أصطفى. هذه المسألة من معضلاتِ المسائلِ التي يجبُ التوقَّف فيها؛ فإنَّ المفهومَ من كلام كثيرين اشتراطُ الاستمرار إلى السَّلام، ومن كلام آخرين خلافه. وها أنا أبيَّن ذلك واضحاً مفصَّلًا فأقول:

المفهومُ من كلام المشايخ الثلاثة: الرافعي، والنووي، وابن الرفعة اشتراطُ الاستمرار إلى السَّلام حيث عبَّروا في عدة مواضع. الرافعي في شرحيه، والنَّووي في «شرح المهذب»(۱) و «المنهاج»، وابن الرَّفعة في

<sup>(</sup>١) في نسخة تونس المذهب، وهو تحريف واضح.

«الكفاية» " بقولهم: صلَّى بعد سلام الإمام ركعة: أضاف بعد سلام الإمام، فإذا سلَّم الإمام قام وأتى بركعة. وتكرر ذلك منهم في مواضع عديدة. وهذا وإن كان محتملًا لذكر بعد صور المسألة لا للتقييد، لكن يدفعه عدم ذكر الشَّقُّ الأخر وهو ما لو فارق قبل السلام، ما حكمه؟ فإنه لو كان حكمه الإدراك لنبهوا عليه؛ ليعرفوا أن قولهم ربعد سلام الإمام ونحوه، ليس للتقييد.

وكذا قالَ أبن الرفعةِ في مسألةِ المزحومِ: ﴿ وَإِذَا رَاعَىٰ تَرْتَيْبُ نَفْسَهِ عالماً، بَطُلَتْ صلاتُه. ثمّ إنْ أدرك الإمامَ في ركوع الثانيةِ، وجبَ عليه أن يُحرِمَ مِعَهُ وتُدركُ الجمعةُ بهذه الركعةِ. فإذا سلَّم الإمامُ، أضاف إليها

وقالَ في مسألة المسبوق: «المرادُ بإدراك الركعةِ أن يُحرمَ المأمومُ ويركعَ مع الإمام، والإمامُ راكع، فيجتمعان في جزءٍ منهُ، ويتابعُ الإمامَ إلى أن يُتمّ،.

قال الرافعي: «المراد بإدراك الركوع أنْ يدركَهُ فيه أو يتابعه فيما بعدَّهُ منَ الأركانِ، فهذه العباراتُ كلُّها ظاهرةً في اعتبار الاستمرارِ إلى السَّلام.

وأمَّا مسألة المفارقة التي ذكرُها الأسنويُّ، وجوِّزها قبل السُّلام، فلم يُصرِّح بها أحدٌ من المشايخ الثلاثة، وإنَّما ذكرُوا مسألة المفارقة، مريدين بها بعدَ الركعةِ الأولى، بقرينةِ أنَّهما لم يذكراها في مسألةِ المسبوقِ، وإنَّما ذكرها الرَّافعي والنُّووي في مسألةِ الاستخلافِ، وآبنُ الرُّفعة في مسألة الزحمةِ. وكلُّ من المسألتين خاصٌّ بإدراك الركعةِ الأولى.

(٣) في نسخة تونس وفي الحاوي المطبوع هوقال؛ مكان وقال؛

 <sup>(</sup>٢) والكفاية و ساقطة من نسخة الأصل، ومن نسخة تونس، والزيادة من الحاوي المطبوع.

هذا وقد صرّح بالمسألة واشتراط الاستمرار إلى السَّلام الشيخُ تقيُّ الدينِ السَّبكي، والكمالُ الدميري، في شرحيهما على «المنهاج». وعبارة السبكي والدميري: «هذا إذا أكملها مع الإمام، أمّا لو خرج منها قبل السّلام، فلا. ويرشد إليه قوله: فيصلي بعد سلام الإمام ركعةً». هذه عبارته.

وقول الشيخ جلال المحلي في شرحه: «واستمرَّ معه إلى أن سلَّم» يحتمل التقييد والتَّصوير لأجل صورةِ الكتاب.

والأوَّل أُوجُه، وإلَّا لبيَّن حكمَ القسمِ الآخر وألحقَهُ بالأوّلِ، كما جرت (الخدَّهُ إلهام ، واستمراراً على ما في المتن من الإبهام.

وإنْ نَظرتَ إلى الاستدلالِ وجدته يؤيد الاشتراطَ، وذلكَ لأنَّ الأصلَ في الجُمُعَةِ اللَّ يُصلى شيءً (المنها إلَّا مع الإمام، خرَّج صورةَ من أدركَ ركعةً بالحديث، فوجب الاقتصار عليه بشرط حصول مسمَّى الركعةِ. والتشهَّدُ والسلامُ داخِلانِ في مسمَّى الركعة، وذلك من وجوه:

أحدها: أن النصوص والإجماع على أن الجمعة (١٠) والصبح والعيدَ ونحوها ركعتان، والظهرَ والعصرَ والعشاءَ أربعُ ركَعَاتِ، والمغربَ ثلاثُ ركعات (١٠). والقول بأنَّ آخرَ الركعاتِ الفراغُ من السَّجدةِ الثانيةِ، وأن التشهَّد والسلامَ قدرٌ زائد عليها، يلزم عليه أحد أمرين: إمَّا إخراجُ ذلك عن مُسمَّىٰ الصلاةِ، وهو شيء لم يقلهُ أحدٌ في التشهد، وإنْ قالَ به بعضُ العلماءِ في

<sup>(</sup>٤) كلمة وجرت، ساقطة من نسخة تونس.

 <sup>(</sup>٥) في نسخة تونس: ﴿ يُصلِّي شيئاً ٤.

<sup>(</sup>٦) قوله: وعلى أن الجمعة، ساقط من نسخة تونس.

<sup>(</sup>٧) كلمة وركعات، ساقطة من الحاوي المطبوع، ومن الأصل، والزيادة من نسخة تونس.

السَّلام، وإمَّا دعوىٰ أنَّ الصلاةَ ركعتانِ وشيءٌ أو أربعٌ وشيءٌ أوْ ثلاثُ وشيءٌ، أوْ ثلاثُ وشيءٌ، ويأباهُ حملةُ الشَّرع .

الثاني: أنَّ الحديث واتفاق المذهب مصرح بأنَّ الوتر ركعة، وهي مشتملةً على تشهَّد وسلام، فدعوى أنَّهما خارجانِ عن مسمَّى الركعة خلاف الأصل والظاهر؛ إذ الأصل والظاهرُ أنَّ الاسمَ إذا أُطلِقَ على شيءٍ يكونُ منصبًا على جميع أجزائه، ولا يخرج بعضها عن إطلاقِ الاسم عليه إلا بدليل ينصُّ عليه.

الثالث: أن أكثر ما يُقالُ في إخراجِهما عن مسمًى الركعة القياسُ على الركعة الأولى، وهو بعيد، لأنَّ السجدة الثانية في الركعة الأولى يعقبها الشُّروعُ في ركعة أخرى، فوجب كونها آخر الركعة. والتشهُّدُ الأوَّلُ يعقبُهُ ركعة أو ركعتانِ، فصح جعلهُ فاصلًا بين ما سبق وما سيأتي. وأمَّا الركعة الأخيرة فلا يعقبها شروع في ركعة أخرى، فوجب أن يكونَ تشهُّدُها جزءا منها وداخلًا في مسماها (١)، ولم يصلح أن يكون فاصلًا، إذ لا شيءَ يفصلُه منها.

الرابع: ومما يؤيد ذلك أنه لا بدع أنْ يزيدَ بعض الرَّكَعَاتِ على بعض بأركان وسنن، فكما أنَّ الأولى زادتُ من الأركانِ بالنيَّة والتكبيرة، ومن السنن بدُعاءِ الاستفتاح وبالتعوِّذ، على رأي مشى عليهِ صاحبُ «التنبيه» رضي الله تعالى عنه، فكذلك زادت الثانية بالتشهَّدِ والسلام، وبالقنوت في بعض الصلوات.

الخامس: ومما يؤيدُ ذلك اختلافُ الأصحابِ في جلسة الاستراحة،

<sup>(</sup>٨) في نسخة تونس، وفي الحاوي المطبوع وداخلاء.

<sup>(</sup>٩) في الحاوي المطبوع دمسمَّاه،

هل هي من الركعة الأولى أو من الثانية، أو فاصلة بين الركعتين؟ على أوجه حكاها ابن الرَّفعة في «الكفاية». وبنوا على ذلك ما لو خرج الوقت فيها.

فإن قلنا: إنها من الأولى فالصلاة قضاء؛ لأنه لم يدرك ركعة من الوقت، أو من الثانية، أو فاصلة فأداءً. فانظر كيف لم يجزِمُوا بأنّ آخر الأولى السجدة الثانية، والتشهد الأخير نظير جلسة الاستراحة، بل يجب القطع بأنه من الركعة التي قبلَه، ولا يحسنُ فيه خلاف جلسة الاستراحة "ا؛ لأنّ جلسة الاستراحة تعقبها ركعة، فيصح أن يجعلَ جزءاً منها، أو فاصلاً بينها وبين ما قبلها، ولا ركعة بعد التشهد الأخير، فلا يصح جعله من غير [الركعة] "التي هو فيها؛ إذ لا شيء بعده تُجعَلُ منه، أو فاصلاً بينه وبين ما قبله. وبهذا يحصل الفرق بينه وبين التشهد الأول.

السادس: عُلِمَ مما قررناهُ أنَّ قوله عَنَّهُ: ﴿مَنْ أَذْرَكَ رَكَعةً مَنَ الصَّبِحِ قَبَلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَمسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّبْحَ ﴿ (١٠) أَي أَدَاءً ، لاَ يكتفي فيه بالفراغ مِن السَّجدةِ الثانيةِ ، بل لاَ بدَّ من الفراغ مِن الجلوس (١٠) بعدَها. إن جلسها على الأوَّل وهو مرجوحٌ. فكذا حديث: ﴿مَنْ أَدْرَكَ رَكّعةً مَنَ الجمعةِ » لا يكتفى فيه بالفراغ من السجدةِ الثانية ، بل لا بدَّ من الفراغ من الجلوس بعدَها ، لما قطعنا بهِ من كونه من جملةِ الرَّكِعةِ .

<sup>(</sup>١٠) قوله: دبل يجب ... الاستراحة، ساقط من نسخة تونس.

<sup>(</sup>١١) ساقطة من نسخة الأصل، والزيادة من نسخة تونس، ومن الحاوي المطبوع.

<sup>(</sup>١٢) الحديث في المستدرك للحاكم: كتاب الصلاة ٢٧٤/١ ، وقد جاء بلفظ: ومن صلَّى وكعةً من الصبح، ثم طلعت الشمس فليُصِلُ الصبح،، وحديث آخر بلفظ: ووَمَنْ أدرك الرَّكمة فقدْ أدرُكَ الصُّلاةَ،، وحديث ثالث بلفظ: ومن صلَّى ركعةً منْ صَلَاةٍ الصُّبح فليُتمُ صَلاَتَهُه.

وفي المعجم الأوسط، للطبراني 1/ ٣٣٠: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة، وهو في صحيح البخاري: كتاب مواقبت الصلاة باب من أدرك من الصلاة ركعة ٧/٧٠، باللفظ نفسه، وفي صحيح مسلم: كتاب المساجد، ومواضع الصلاة ٢٣٣١، بلفظه، وحديث ثاني بلفظه مع زيادة دمع الإمام».

<sup>(</sup>١٣) في نسخة تونس، وفي الحاوي المطبوع: والجلسة.

السابع: قوله على المربطة المر

الثامن: لفظ الحديث والأصحاب في صلاةِ الخوفِ (١٠٠٠): وأنَّ الفرقةُ الثانيةَ يُصلونَ معَ الإمام ركعةً ، دليلُ أنَّ التشهَّدَ والسلامَ داخلانِ في مسمَّىٰ الركعتين (١٠٠٠)، فإنها تتشهَّدُ معه وتسلم. وكذا قولهم: وفإنَّ صَلَّىٰ مغرباً فبفرقةٍ ركعتين وبالثانيةِ ركعةً ، فإنَّ الأولى تتشهَّدُ مَعهُ ، والثانِيَةُ كذلك وتسلمُ معه.

والتاسع: قول الفقهاءِ في صلاة النفل: «فإنْ أحرمَ بأكثر منْ ركعةٍ فَلَهُ التشهُّدُ في ركعتين. وفي كلِّ ركعةٍ، صريحُ في أنَّ التشهُّد داخلٌ في مُسمَّى

<sup>(</sup>١٤) الحديث بلفظه في المصنف لابن أبي شببة ١٢٩/٢ ، وفيه أيضاً ١٢٨/٢ الحديث بلفظه وبزيادة: وومن لم يدرك الركوع فليصلُّ أربعاً».

<sup>(10)</sup> حديث صلاة الخوف في صحيح البخاري بحاشية السندي: الصلاة ـ باب صلاة الخوف ١٩٨/ : عن ابن عباس: «قام النبي ﷺ وقام الناس معه فكبر وكبروا معه، وركع، وركع ناس منهم، ثم سجد وسجدوا معه، ثم قام للثانية فقام الذين سجدوا وحرسوا إخوانهم، وأتت الطائفة الأخرى فركعوا وسجدوا معه، والنّاسُ كلّهم في صلاق، ولكن يحرسُ بعضهم بعضاً».

وفيه حديث آخر: عن عبدالله بن عمر عن الزهري قال: هل صلّى النبي ﷺ ؟ يعني صلاة الخوف، قال: أخبرني سالم أنَّ عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: وغزوتُ مع رسول الله ﷺ قبل نجدٍ فوازينا العدوّ، فصاففنا لهم، فقام رسول الله ﷺ يصلّي لنا فقامت طائفة معنى وأقبلت طائفة على العدو وركع رسول الله ﷺ بهم ركعة في معه وسجد سجدتين، ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصلّ، فجاءوا فركع رسول الله ﷺ بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلّم، فقام كلَّ واحدٍ منهم فركم لنفسه ركعةً وسجد سجدتين.

<sup>(</sup>١٧) في نسخة تونس والحاوي المطبوع الركعة.

الرُّكْعَةِ، حيثُ جَعَلُوا الرَّكعة ظرفاً للتشهُّدِ، فيكون منها، ولو كانَ زائداً عليها لم يصحّ الظرفُ؛ لأنَّه يكونُ بعدَها لاَ فيها. فقولهم: «تشهد في كلّ ركعة» كقولهم: «تجب الفاتحة في كل ركعة»، وكقولهم في صلاة الكسوف: «في كل ركعة «أي كل ركعة «أي علماً الكسوف. في مسمَّى الركعة قطعاً.

العاشر: قوله على في صلاة التسبيح: «إنها أربعُ ركعاتٍ في كل ركعة خمس "" وسبعونُ تسبيحةً ». ثمَّ فصَّلَها «خمس عشرة في القيام وعشرة " في الرُّكوع » إلى أن قال: «وعشر في الركعة التي في "" جلسة الاستراحة التي أن قال: «وعشر في التشهد» صريحٌ في أنَّ جلسة الاستراحة والتشهد بعض من الرَّكعة ، وداخلانِ في مُسمَّى الركعة ، وإلاّ لم يصح أنَّ في كلِّ ركعة خمسة وسبعين ؛ لأنَّه لو كانَا خارجَيْن عن مسمَّى الركعة ، كانَ في كلِّ ركعة خمسة وستونُ ، والباقى مزيدٌ على الركعة .

ولفظ الحديث: ﴿ يُصلِّي أَربِعَ رَكِعاتٍ يَقَرأُ فِي كُلِّ رَكِعةٍ بِفَاتِحةِ الْكَتَابِ وسورةٍ ، فإذَا انقضتِ القِراءَةُ فَقُلْ: الله أكبرُ والحمدُ لله وسبحانَ الله وَلاَ إله إلا الله خمسَ عشرة مرَّةً قبلَ أَنْ تركَعَ ، ثم اركعْ فَقُلْها عَشْراً ، ثم ارفعْ رَأْسَكَ فَقُلْها عَشْراً قبل أَن تقومُ (٢٠٠٠) ، ثم اسجُدْ فَقُلْها ، عشْراً ثم ارفع رأسَكَ فَقُلْها

<sup>(</sup>١٨) قوله دوكقولهم.... ركعة، ساقط من نسخة تونس.

<sup>(</sup>١٩) في جامع الأصول ١٥٦/٦: وعن ابن عباس: وأنَّ النبِّ ﷺ صلَّى أربع وكعاتٍ في وكعتين وأربع سجدات. وانظر البخاري ٢٨٨٣٤ ـ ٢٣٩، وصحيح مسلم: كتاب الكسوف ـ باب من قال إنه وكم ثمان وكعات في أربع سجدات ١٣٤/١، والموطأ: كتاب صلاة الكسوف: ١٨٦/١، وسنن الترمذي: أبواب الصلاة ـ باب ما جاء في صلاة الكسوف الحديث وقم: (٥٦١، ٥٦١) ج٢٣٠٧.

<sup>(</sup>٢٠) في الأصل، وفي الحاوي المطبوع، وفي نسخة تونس خمسة، وهو تجريف.

 <sup>(</sup>٢١) في الأصل وفي الحاوي المطبوع، وفي نسخة تونس عشرة وهذا صواب، لأنّ العدد إذا قصد مسمّاه دون تمييزه.
جاز تأنيثه وتذكيره وشاهده قوله ﷺ: امن صام رمضان وأتبعه ستًّا من شوال كان كصوم الدهر». انظر الحديث في الجامم الصغير ٣٠٩/٥.

<sup>(</sup>٢٢) ساقط من الأصل، ومن نسخة تونس، والزيادة من الحاوي المطبوع.

<sup>(</sup>٢٣) قوله: (قبل أن تقوم) ساقط من نسخة تونس، ومن الحاوي المطبوع.

عَشْراً، ثم اسجُدْ فقُلْها عشْراً، ثمَّ اجلِسْ للاسْتِرَاحةِ فَقُلْهَا عَشْراً قبلَ أَنْ تَقُومَ، فذلِكَ خمسة وسبعونَ في كلِّ ركعةٍ، وهي ثلاثمائة في أربع رَكَعاتٍ (٢٠)». أخرجه أبو داود، والترمذي، وابن ماجة، والحاكم وابن خزيمة في صحيحيهما.

فإنْ قيلَ: الأرجحُ أنَّ جلسةَ الاستراحةِ فاصلةٌ لاَ منَ الأولىٰ وَلاَ منَ الثَّانيةِ، قلتُ: الجوابُ عن ذلك أنَّ هذهِ الجلسةَ في صلاةِ التَّسبيحِ ليستْ كجلسةِ الاستراحةِ، بل جلسةٌ مزيدةٌ في هذه الصَّلاةِ، كالركوعِ في صَلاةِ الكسوف.

ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن حجر في «أماليه». ولهذا طوَّلتُ، فذَلَّ على أنَّها هنا(١٠) من الركعةِ الأولى، فكذلك التشهَّدُ الأخيرُ من الركعةِ الرابعةِ، وَلاَ تتم خمسةٌ وسبعونَ إلاَّ بما يُقالُ فيه.

فإنْ قيلَ: فما الذي أوجب لك(١٠) التوقّف مع ما ذكرت من وجوهِ الاستدلال ، قلت: مسألة رأيتها في «تهذيب البغوي» فإنّه بعد أن قرَّر في مسائل الاستخلاف أنَّ الخليفة المقتدي في الثانية يُتمَّ ظُهراً لا جُمُعةً؛ لأنه لم يُدركُ مع الإمام ركعةً. قال ما نصه: «ولو أدركَ المسبوقُ في الركوع من الركعة الثانية فركع وسجد مع الإمام فلمًا قعد للتشهد أحدث الإمام وتقدّم المسبوق، له أن يُتمَّ الجمعة؛ لأنه صلَّى مع الإمام ركعةً». هذا نصّه بحروفه.

<sup>(</sup>٢٤) الحديث في سنن أبي داود: كتاب الصلاة - باب صلاة التسبيح الحديث رقم ١٢٩٧ ج٢٠/٤ ، وسنن الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في صلاة التسبيح ٢٠٥/٢ - ٢٠٠ ، وابن ماجة: كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في صلاة التسبيح ٢٠٥/٢ ، والمستدرك للحاكم: كتاب صلاة التطوع ٢١٨/١ ، وابن خزيمة: باب صلاة التسبيح باب رقم (٢٢٥) الحديث رقم (٢١٦١) ٢٣٣/٢ - ٢٢٤ .

<sup>(</sup>٢٥) كلمة هنا، ساقطة من نسخة تونس، ومن الحاوي المطبوع.

<sup>(</sup>٢٦) في الحاوي المطبوع وذلك.

فإن صحَّتْ هذه المسألةُ اتَّجهُ ما قيلَ في المفارقةِ، إلاّ أني لم أرْ مَنْ ذكرَ هذهِ المسألةُ التي ذكرَها البغويّ، ولم أرَ أحداً صرح بموافقته فيها، ولا بمخالفته. وقد ذكر هو ما يشعرُ بأنَّه قالَها تخريجاً من عنده، وَلَمْ ينقُلْها نقلَ المذهب، ولم يتعرض لَها أحدٌ من المتأخّرين، لا الرافعي في شرحيه، ولا النووي في «شرح المهذب» والله على تتبعه، ولا ابنُ الرَّفعةِ في «الكفاية» مع حرصه على تتبع ما زاد على الشيخين، ولا السبكي، ولا أحدٌ ممن تكلم على «الروضة» كصاحب «المهمات» و «الخادم».

وَهِيَ محلُ نظرٍ، وهي التي أوجبتُ لي التوقّف في مسألةِ المفارقةِ. والتَّحقيق أنَّ الركعة اسمٌ لجميع أركانِ الواحدةِ من إعدادِ الصَّلاةِ من القيام إلى مثلِهِ أو إلى التحلُّل ، وإخراجُ التشهَّدِ والسَّلام عن مسمَّى الركعةِ بعيدً جدًّا. والأحوط عدم (١٦٠ تجويز المفارقة قبل السلام ليتحقَّق مُسمَّى الركعة المعتبرةِ في إدراك الجمعة (١٦٠).

والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>٢٧) في نسخة تونس المذهب.

<sup>(</sup>٢٨) كلمة وعدم، ساقطة من نسخة تونس.

<sup>(</sup>٢٩) في الأصل الركعة، والتصويب من الحاوي المطبوع.

# الفهارس العامة

فهرس الأهاديث والآثار فهرس الأعلام فهرس الكتب



### فهرس الأحاديث والآثار

١٤	ـ أن الفرقة الثانية يصلُّون مع الإمام ركعة
10	ـ إنها أربعة ركعات، في كل ركعة خمسة وسبعون تسبيحة
۱۳	ـ من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح
، ۱۶	_
10	ـ يصلي أربع ركعات

### فهرس الأعلام

1 •	الإِسْنَوي: (إبراهيم بن هبة الله)
17 , 17	البغوي: (الحسين بن مسعود)
17	الترمذي : (محمد بن عيسى بن سورة)
١٦	
	الحاكم (محمد بن أحمد الذهبي)
17	ابن حجر (أحمد بن علي بن حجر العسقلاني)
17	ابن خزيمة (محمد بن إسحق)
17	أبو داود (سليمان بن الأشعب)
11	الدميري (محمد بن موسى)
١٧ ، ١٠ ، ٩	
	الرافعي (عبدالكريم بن محمد)
١٧ ، ١٣ ، ١٠ ، ٩	ابن الرُّفعة (أحمد بن محمد)
۱۷،۱۱،۹	تقي الدين السبكي (علي بن عبدالكافي)
٩	<del>-</del>
17	الشافعي (محمد بن إدريس)
11	صاحب التنبيه
17	ابن ماجه (محمد بن يزد القزويني)
11	بين . ر بن يو جلال المحلي (محمد بن أحمد)
١٧ ، ١٠ ، ٩	•
14 615 64	النووي (يحييٰ بن شرف)

## فهرس الكتب

17	امالي ابن حجر
17	التنبيه
17	نهذيب البغوي
<b>\Y</b>	الخادم
IV.	الروضة
۱۷،۹	شرح المهذب
	شرح المنهاج
17	صحيح ابن خزيمة
71	صحيح الحاكم (المستدرك)
۱۰، ۱۳، ۱۷	الكفاية
11 69	المنهاج
NY .	المهمات

### المصادر والمراجع

- ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير الجزري، تح. عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، ودار البيان، ١٩٧١/١٣٩١ .
- \_ الحاوي للفتاوي، الجلال السيوطي (ت ٩١١)، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت \_ لبنان \_ ١٩٧٥/١٣٩٥ .
- ـ سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث، إعداد وتعليق: عزت الدعاس ورفيقه، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ ١٩٦٩/١٣٨٩.
- ـ سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، تح. أحمد محمد شاكر، ط١، البابي الحلبي، مصر، ١٩٣٧/١٣٥٦.
- ـ سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)، تح. محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر ١٩٥٢/١٣٧٢.
- صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحق بن خزيمة (ت ٣١١) تح. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت ١٣٩٠هـ.
- صحيح البخاري بحاشية السندي، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر.
- \_ صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، ط١ ، دار الكتب العلمية، بيروت \_ لبنان \_ ، ١٩٧٧م.

- ـ المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) مكتبة النصر الحديثة، الرياض.
- المصنف، لابن أبي شيبة (ت ٢٣٥)، بعناية عبدالخالق خان الأفغاني، حيدر آباد، الهند، ١٩٦٦/١٣٨٦.
- المعجم الأوسط، للطبراني، تح. د. محمود الطحان، ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٥/١٤٠٥.

### المتويات

	٥
المقدمة	J
النص المحقق	٩
الفهارس العامة	19
فهرس الأحاديث والآثار	17
فهرس الأعلام	77
فهرس الكتب	۲۳
المصادر والمراجع	3.7
المحتويات	77